

جواز ان تعدد وطل الفصل و سن ان بيست نف
وقد قلت الحث في المطاف من طير وغيره وعميت
به البلون فيعني عما يشق الاحتراز عنه من ذلك
حيث لم يتعمد المشي ولم يجد منه موعدا ولم يكن ثم طواف
فان تعدد وطوة وله عن وعن و عليه ابطال طوافه
وان قل وجف والا فلا لكن الرطب ينظر مطلقا حتى
مع الشبان وعدم المندوحية وقال الشمس الرملي
ومما شاهدته مما يحث نكاره ما فعله الزاشون
بالمطاف من تطهير ذوق الطير يسمى تحرقه مثل
بل يصير غير معنوا عنه قال ابن حلان قد ذكر في
مزارا للزاشين ولشبه الحرم وما حصل منه
احتنا فيعني عنه لعكبة الجهل وعموم الملحة
اه ويصح طواف نائم ممكن كما سياتي اما العام
عن السنة فيطوف لانه لا يلزمه عادة فكذا اذا
عماما وتيمم تيمم المادة معية كان في محله
لا يجلب فيه وجود الماء لم يكن ثم خاصة ولا
جبره بعبثو تيمم مثلا واما في قدر الظهور
ان لم تكن خاصة فلا يطوف اصلا في الحفة
ولا نحو زطواف السكن ولا غيره لغا قدر الظهور
بل الا وجه ان بسقط طواف الوداع اه وفي
فتاوى المال الرملي انه ليس له الطواف فان فزع
ووصل الى محل يتعد عليه الرجوع منه الى مكة

بمحل

بمحل بذبح وحلق ونية وصار حلالا بالنسبة لمخضون
الاحلام بالنسبة لبقا الطواف في مته فاذا دعا وفعل
الطواف ولا يلزمه ان يحرم بما حرم به اوله بالظاهر
للا مهم انه محرم بالنسبة له وان لا يجتاز في فعله
احلام اه فان كان ثم خاصة مجسمة لا يقدر على
طهارته فيكذرك عندم ورواها في الفتح والحديث
اي بلا خاصة او متخمس اي محيوت عدم الماء وطواف
وداع بالنيهم ونحو النفل للحديث لا المتخمس فيما
نظروا خذا من امتناع نفل الصلاة عليه كما هو ظاهر
ولهما على الا وجه طواف السكن بالنيهم لغقد ما
او نحو جرح وان لزم كلا منهما الا عادة اي كان كان
العالم بالمحل وجود الماء وكان في الحفة في اعصاب
النيهم او نحو حيث لم يبرج البرك او كما قيل جليل
شدة المشقة في بنائه محو ما و تحب اعادته اذا
عاد لكنه لبقا به في حفة مته وانما انين له نحو الوطون
للضرورة انتهى قال في الحفة ولا يلزمه
عند فعله في حدة ولا غيره فان مات وجب الاصحاح عنه
سقطا انتهى وكذا في الحاشية وقوله ولا غيره يشمل
النية وهو الا وجه من احتياي للعلامة ابن قاسم
ونقله عن المال الرملي لانه محرم بالنسبة للطواف
اغاده ابن الجال ونقل ابن الجال عن سمر عن المال الرملي
انه لا يجب الحج في حدة في الحاشية ثم قال ابن الجال

Copyrighted material